الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.42

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
14 January 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين
التي عُقدت في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة كوبرادتش (نائبة الرئيس) . . . . . (جورجيا)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19315 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب الرئيس السيد هلال (المغرب)، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كوبرادتش (جورجيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/70/40 و A/70/44 و A/70/55 و A/70/223 و A/70/273 و A/70/302)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/70/36)

١ - السيد ميناه (سيراليون): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إنه لا بد من إيلاء موضوع الترابط بين التنمية واحترام حقوق الإنسان نفس القدر من الاهتمام الذي يُمنح لموضوع الترابط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الحقوق السياسية والمدنية. وأضاف أن المجموعة الأفريقية تكرر تأكيد قلقها إزاء ما يتبدى داخل منظومة الأمم المتحدة من عدم اكتراث بالحق في التنمية. وقال إنه يتوجب على مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يضع هذا الحق في صدارة برامجه ليساعد الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.

٢ - وأعرب عن قلق المجموعة الأفريقية إزاء أزمة الهجرة التي يشهدها العالم حاليا وأثنى على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لما تضطلع به من عمل من أجل معالجة هذه المشكلة في ظل التعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وقال إنه يود أن يدرج في النقاش الدائر في العالم بشأن موضوع الهجرة منظورا يتعلق بحقوق الإنسان مستعينا في ذلك بوسائل عدة من بينها دوره بصفته أحد رئيسي الفريق العامل المعني بالهجرة وحقوق الإنسان وقضايا الجنسين التابع للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

٣ - وأشاد باسم المجموعة بالجهود التي تبذلها مفوضية حقوق الإنسان لتعزيز خبرات البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وقدراتها التقنية في مجالات عمل مجلس حقوق الإنسان. ورحب بالدعم المقدم إلى تلك البلدان من صندوق التبرعات الاستئماني الخاص بتوفير المساعدة التقنية دعما للمشاركة في آلية الاستعراض الدوري الشامل.

٤ - وقال إن المجموعة الأفريقية تشعر بالقلق أيضا إزاء محاولات تقويض النظام الدولي لحقوق الإنسان بإقحام مفاهيم تتصل بقضايا اجتماعية لا محل لها في الإطار المتعارف عليه مما يترتب عليه تحويل الموارد عن الحقوق المعترف بها دوليا مثل الحق في التنمية. وأضاف قائلا إنه ينبغي للمفوضية أن تتروى إلى أن يحدد المجتمع الدولي نطاق تلك المفاهيم ويقرر تطبيقها.

٥ - ومضى قائلا إنه ما من منطقة في العالم يمكن أن تزعم أنها أوفت بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن تنفيذ الالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان واجب يقع في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء كل في حدود ولايتها القضائية بصرف النظر عن موقعها الجغرافي. وأردف قائلا إن التحسينات الحقيقية تتطلب التزاما سياسيا وموارد وجهودا طويلة الأجل في مجالات من قبيل مجالات التعليم والصحة والقضاء على الفقر وبناء المؤسسات وتعزيزها. وقال إن الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ تنص تحديدا على أن مجلس حقوق الإنسان هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، وعلى هذا الأساس تدعم المجموعة عمل المجلس. وأردف قائلا إن تعيين موظف اتصال رفيع المستوى على نطاق

الأمم المتحدة ليكفل منع أعمال الانتقام والترهيب المتصلة بالتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها والحماية من تلك الأعمال والمساءلة عنها، حسبما أُوصي به في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ المتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، أمر ستكون له تداعياته على منظومة الأمم المتحدة بأسرها. فالقرار يمكن أن تكون له تبعات خطيرة فيما يتصل بولاية المجلس بالنسبة للجمعية العامة واللجنة الثالثة وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وذلك من زاوية اتخاذ قرارات ملزمة نيابةً عن كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٦ - واستطرد قائلا إن قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ ينص في الفقرة ٥٨ (ز) منه على ضرورة توخي الوضوح والدقة بأقصى قدر ممكن عند إسناد أي ولايات جديدة تجنبا للبس، الأمر الذي لا ينصرف إلى القرار ٢٤/٢٤. وقال إنه منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ١٤٤/٦٨ المتعلق بتقرير مجلس حقوق الإنسان والمجموعة الأفريقية لا تكِل عن التماس إيضاحات بشأن القرار ٢٤/٢٤ ولكنها لم تتلق شيئا حتى الآن. وذكر أن المجموعة كانت قد عينت ممثل الجزائر كأحد ميسرين اثنين للمشاورات التي حاول رئيس الجمعية السابق أن يستهلها بشأن القرار ٢٤/٢٤. إلا أنه لم يتم للأسف تعيين الميسر الآخر ومن ثم لم تستطع الدول الأعضاء بدء المشاورات بشأن هذه المسألة مما ترتب عليه عدم تنفيذ القرار ١٤٤/٦٨ حتى الآن. وأردف قائلا إنه لن يتسنى الخروج من المأزق المتعلق بالقرار ٢٤/٢٤ إلا بانخراط الدول الأعضاء قاطبة بهمة في عملية تشاور شاملة وشفافة تسع الجميع.

٧ - وتطرق إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فقال إنه بصرف النظر عن ما تبذله من جهود ما زال ٤٩ في المائة من موظفيها ينتمون لمنطقة واحدة في مخالفة للفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن ذلك الخلل يمكن أن ينال من فعالية أداء المفوضية في حالة اعتبارها متحيزة ثقافيا وغير ممثلة للأمم المتحدة ككل. وأردف قائلا إن اعتماد المفوضية على الموارد الخارجة عن الميزانية يشكل السبب الرئيسي للخلل المشار إليه. وينبغي أن يضاعف المفوض السامي جهوده ليصحح، رغم عوارض الميزانية، الخلل القائم حاليا.

٨ - ومضى قائلا إن اعتماد المبادئ التوجيهية لمكافحة التخويف أو الأعمال الانتقامية (مبادئ سان خوسيه التوجيهية) يشكل مخالفة واضحة لقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ المتعلق بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان ذلك أن اعتماد تلك المبادئ التوجيهية خلق للدول الأعضاء التزامات جديدة. وقال إن رؤساء هيئات المعاهدات تجاوزوا حدود ولاياتهم بإرسائهم مزيد من التدابير الوقائية. ولقد صادقت المجموعة الأفريقية على الإجراءات الدولية المتخذة في سياق عمليات حكومية دولية من أجل توطيد جهود تعزيز حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها إلا أن أي تطوير معياري في مجال حقوق الإنسان لابد أن يجري في إطار مشاورات حكومية دولية مقبولة تسفر عن نتائج توافقية تتسم بالشفافية. واستطرد قائلا إن المجموعة حذرت من أي محاولات لتدوين قواعد جديدة خارج إطار العملية الحكومية الدولية وأشارت في هذا الصدد إلى مضمون مبادئ سان خوسيه التوجيهية وما تنطوي عليه من تبعات. وقال إنه يتوجب على هيئات الأمم المتحدة كافة أن تتقيد بالولايات المسندة إليها وألا تحاول التحايل عليها من خلال تفسيرات فضفاضة أو عن طريق تسطيح المفاهيم والمبادئ.

٩ - واختتم بيانه قائلا إنه يتوجب على الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تتقيد بمقاصد الميثاق ومبادئه وأن

تعزز وتحترم ركائزه الثلاث وأحدها حقوق الإنسان وأن تمتنع عن تسييس حقوق الإنسان وتقويض أهداف المنظمة ومقاصدها.

١٠ - السيد كوهلر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا فأكد التزام الاتحاد الأوروبي الراسخ بالمبدأ القائل بإن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة. وقال إن الاتحاد الأوروبي ثابت في تأييده لدور هيئات الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم وفي دعمه لعملها في هذا المجال.

١١ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد معارضته الشديدة لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ويشدد على أهمية المعايير القانونية الدولية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة العنصرية. ولقد دعا إلى التصديق على المعاهدات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان وتنفيذها في العالم أجمع وقدم دعما عمليا في هذا الصدد. ومن ثم يسرّه تزايد عدد التصديقات ويدعو الدول كافة إلى النظر في الانضمام إلى صكوك حقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية. ومضى قائلا إن أداء هيئات معاهدات حقوق الإنسان لمهامها على نحو مستدام وتحليها بالكفاءة والفعالية وتمتعها بالاستقلال كلها أمور بالغة الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وذكر أنه في عام ٢٠١٥ أجرت الأمم المتحدة استعراضها الأول لحالة تنفيذ الاتحاد الأوروبي للالتزامات المنوطة به بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إن الاتحاد استفاد استفادة جمة من الاستعراض ونظر فعليا بعين الاعتبار في الملاحظات الختامية التي أبدتها اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يناشد جميع الدول أن تتعاون تماما مع المكلفين بمهام بموجب الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وأن تمنحهم كامل دعمها. وأكد في هذا الصدد وجوب تمتع المكلفين بمهام بالاستقلال وحرية التفاعل دونما عائق مع الأفراد والمجتمع المدني وسائر الجهات صاحبة المصلحة. وقال إن الاتحاد الأوروبي دائما ما ييسر الزيارات ويشارك في المناقشات ويبحث بصورة متأنية توصيات المكلفين بمهام. ولقد تلقى في عام ٢٠١٥ في بروكسل الزيارة الثانية للمقرر الخاص المعني بحقوق المهاجرين الإنسانية ورد علنا على أحدث تقاريره عن إدارة الاتحاد لأزمة الهجرة، فأعرب عن التزامه الراسخ بحماية حقوق المهاجرين إلا أنه أوضح أنه يلزم أيضا معالجة الأسباب الجذرية للنزوح والهجرة وغير ذلك من العوامل المؤدية لهما إن أريد إيجاد حلول دائمة.

١٣ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يدعو الدول كافة إلى الانخراط في العمل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ التوصيات التي تم قبولها وإيلاء مزيد من الاعتبار للتوصيات الأخرى. وقال إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في تنفيذ توصيات الاستعراض عمليا من خلال تبادل الممارسات الجيدة وتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات.

١٤ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالخطوات التي اتخذها المفوض السامي لحقوق الإنسان بهدف زيادة فعالية وتأثير أداء المفوضية وإتاحة فرص أكبر للتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء. وأضاف أنه كيما تؤدي المفوضية مهامها الهامة لابد من كفالة استقلالها ومن ثم يتوجب على الدول جميعا أن تتكفل بمواردها. وقال إن الاتحاد الأوروبي

يدعم أيضا جهود مجلس حقوق الإنسان الرامية إلى زيادة فعالية أعماله وتعزيز تأثيرها لا سيما على أرض الواقع.

١٥ - ومضى قائلا إن خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ تعد إنجازا مشهودا يكفل التكامل بصورة تامة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية الاستدامة. فذلك النهج الذي تراعى فيه تماما حقوق الإنسان ومبدأ المساواة يشكل تطورا لا يستهان به في نموذج التنمية العالمية. وسوف يؤدي الاتحاد الأوروبي دوره في تنفيذ خطة التنمية حتى عام ٢٠٣٠ مما سيؤثر بالقطع في سياساته الداخلية والخارجية. ولقد أظهرت المفاوضات بشأن مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ مرة أخرى أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء لا تمانع في الاستفادة من مشاركة ومعارف وخبرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. فشبكات المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لعبت دورا هاما خلال فترة التحضير لمؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة الذي عقدته الأمم المتحدة. وقال إنه من دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أنه تم الإقرار صراحة، في سياق عملية ما بعد عام ٢٠١٥، بأهمية دور المؤسسات الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تنفيذ خطة التنمية حتى عام ٢٠٣٠، وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بشدة أنشطة المؤسسات المذكورة الرامية إلى تنظيم مناقشات على الصعيد الوطني بشأن المسائل المتصلة بإعمال حقوق الإنسان وبكفالة توافر ملاك من المستشارين للسلطات المختصة والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٦ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بشدة حق الأفراد وأعضاء المنظمات في الوصول دونما عائق إلى الأمم المتحدة والتواصل معها. وشدد على ضرورة أن يظل مجلس حقوق الإنسان ملاذا تستطيع فيه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إبداء الشواغل وطرح القضايا. وقال إن الاتحاد الأوروبي سيتصدى بقوة لأي محاولات للحد من نطاق النقاش ولن يقف مكتوف الأيدي إن مُنع المدافعون عن حقوق الإنسان من المشاركة في المناقشات أو تعرضوا لإجراءات انتقامية نتيجة لتعاونهم مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٧ - السيدة بيريز غوميز (كولومبيا): قالت إن بلدها يلتزم بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإنه أحرز تقدما لا يستهان به على صعيد القواعد والمعايير وأجرى تغييرات مؤسسية ذات شأن وصولا إلى الاعتراف بحقوق جميع الأشخاص ولا سيما أشد الفئات ضعفا.

١٨ - وأضافت أن كولومبيا استهلت منذ خمسة أعوام عملية تاريخية يجري في إطارها تعويض ضحايا النزاع المسلح ومدهم بدعم شامل. فبموجب قانون تعويض الضحايا ورد الأراضي لملاكها، دُفعت تعويضات لما يزيد عن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص وأُعيد ما يربو على ١٧٢ ٠٠٠ هكتار من الأراضي إلى الأشخاص الذين انتزعت منهم ملكيتها. وأردفت قائلة إن النزاع المسلح لا يزال يشكل أكبر تحد في البلد يعوق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. إلا أن كولومبيا تلتزم بالسعي إلى التوصل إلى اتفاق سلام قوامه المكاشفة بالحقيقة وإقامة العدل وجبر الضرر وتوفير ضمانات بعدم تكرار ما حدث.

١٩ - ومضت قائلة إن مفوضية حقوق الإنسان نجحت في إدراج قضايا حقوق الإنسان في برنامج العمل الوطني وأدت دورا بالغ الأهمية في بناء قدرات مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال. وأردفت قائلة إن المفوضية تعتبر من الدعائم التي ترتكز إليها كولومبيا في جهود بناء السلام إلا أنها يمكن أيضا أن تقدم إسهاما مماثلا في البلدان الأخرى التي تطلب منها المساعدة. ومن ثم يؤمل أن يتسنى إجراء

التغييرات اللازمة في هيكلها وأدائها بحيث تستطيع النهوض بعملها على أكمل وجه.

٢٠ - وقالت إن كولومبيا أحرزت تقدما كبيرا على طريق تحقيق المساواة ومكافحة التمييز والإفلات من العقاب وكفالة المساءلة وسيادة القانون وإدماج حقوق الإنسان في التنمية وتوسيع الحيز الديمقراطي وإنشاء آليات للإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع. وأضافت أن التعاون مع المفوضية كان له أبلغ الأثر في تعزيز قدرة كولومبيا على الاستجابة على الصعيدين الوطني والإقليمي. واستطردت قائلة إن وفد بلدها يشدد على أهمية الربط بين الهجرة والتنمية وعلى ضرورة التركيز على حقوق المهاجرين ليتسنى تسخير إمكاناتهم بما يعود بالنفع على المجتمع. وأكدت في هذا الصدد وجوب منح حقوق الإنسان الأولوية. وقالت إنه ينبغي اجتناب التدابير الانفرادية التي تؤثر سلبا في المهاجرين فتحولهم إلى فئة مستضعفة وتقوض حقوقهم.

٢١ - ومضت قائلة إن كولومبيا صدقت على معظم الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإنها تتقيد على النحو الواجب بالتزاماتها فيما يخص التقارير الدورية وطلبات الحصول على معلومات. وقالت في ختام بيانها إن بلدها يدعم الآليات القائمة والإجراءات الخاصة وإنه لا يتأخر عن تقديم تقاريره وعن النظر فيها حيث أنه يرى في ذلك فرصة لتحسين طريقة أدائه لالتزاماته الدولية.

٢٢ - السيدة غاتو (إيطاليا): قالت إن حقوق الإنسان تشكل لب سياسة بلدها الخارجية، وأضافت قائلة إن تمسك إيطاليا باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يضرب بجذوره في تاريخها وتقاليدها وثقافتها. ومن المهم المثابرة على بذل مزيد من الجهود لكفالة ترسيخ الركائز الثلاث التي تنهض عليها الأمم المتحدة ألا وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ففي زمن تتوالى فيه حالات عدم الاستقرار والعنف تصبح حماية حقوق الإنسان هي الوسيلة الرئيسية للتصدي للتحديات المتزايدة المتمثلة في الإرهاب والاحتلال الديمغرافي وتحركات المهاجرين واللاجئين والتحديات البيئية وتغير المناخ. ولقد صدقت إيطاليا في عام ٢٠١٥ على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي ستدخل حيز النفاذ في غضون أيام، مما يعد خطوة هامة صوب حماية حقوق الإنسان في الداخل والخارج على نحو أكثر شمولا.

٢٣ - ومضت قائلة إن أفضل سبيل لحماية حقوق الإنسان هو منع انتهاكها. ويمكن أن يكون لنشر آليات للإنذار المبكر، وهي مبادرة من الأمانة العامة تؤيدها إيطاليا، عظيم النفع في هذا الصدد. وأضافت قائلة إن إطار التحليل الذي أعده مكتب المستشاريْن الخاصيْن المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن الحماية يوفر مبادئ توجيهية نوعية يُستند إليها في تحليل المخاطر ويسلط الضوء على أهمية دور الجهات الفاعلة من غير الدول مثل القيادات الدينية ووسائط الإعلام مما يشكل أداة أساسية لاكتشاف نُذُر الجرائم الشنعاء في الوقت المناسب وبشكل منهجي. ولقد استضافت إيطاليا في أيلول/سبتمبر حلقة دراسية نظمها مكتب المستشارين الخاصين بشأن موضوع آليات الإنذار المبكر ودور القيادات الدينية في منع الجرائم النكراء.

٢٤ - واستطردت قائلة إن إيطاليا ستواصل تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات إدراكا منها لمدى أهمية التفاهم والتسامح في منع نشوب النزاعات وفي تدعيم السلام والأمن. فالدين له أهمية بالغة في منع نشوب النزاعات ومن المفروض أن يصبح عاملا رئيسيا من عوامل الاستقرار. وقالت في ختام بيانها إن التعاون والحوار والتسامح والاحترام المتبادل والتفاهم فيما بين الدول الأعضاء جميعا وفقا لميثاق

الأمم المتحدة كلها أمور حتمية ينبني عليها التزام إيطاليا بالنهوض بجدول الأعمال العالمي في مجال حقوق الإنسان.

٢٥ - السيدة مورينو غويرا (كوبا): كررت تأكيد استعداد بلدها للتعاون مع جميع هيئات معاهدات حقوق الإنسان التي أبرمتها الأمم المتحدة والصالحة للتطبيق على الصعيد العالمي وغير التمييزية وذلك على أساس الحوار والاحترام المتبادل وقبول مبدأ المساواة في السيادة والاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي ومؤسساتها السياسية. وأكدت مجددا تأييد بلدها لقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ إلا أنها شددت على ضرورة ألا يفضي تنفيذه إلى إنشاء آليات جديدة تتجاوز ما هو منصوص عليه فيه لا سيما في ما يتعلق بولايات الهيئات المنشأة عملا بالصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٦ - وأعربت عن قلق وفد بلدها إزاء اقتراح رؤساء هيئات المعاهدات أن يجري النظر في حالات الدول الأطراف التي تتأخر في تقديم التقارير والتي لا تقدم تقارير. وقالت إنه ليس من صلاحيات أي من تلك الهيئات أن تفعل ذلك، كما أنه لم يُتفق على تنفيذ بعض من جوانب القرارات الخلافية مثل قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤، الذي لم يتناول تحديدا ولاية هيئات المعاهدات تلك، ولا يجوز لتلك الهيئات أن ترسي التزامات قانونية جديدة من خلال ملاحظاتها العامة أو عن طريق إجراءات المتابعة. فالدور الأساسي المنوط بالهيئات المنشأة عملا بمعاهدات حقوق الإنسان هو رصد مدى التقيد بالالتزامات القانونية التي تأخذها الدول على عاتقها لدى انضمامها لتلك الصكوك. وفتح الباب للمناورة أو التسييس أمر من شأنه أن يقوض ذلك الدور وهو ما قد يحدث في حالة إقرار رؤساء تلك الهيئات مبادئ توجيهية ونصوص أخرى تتناول جوانب تتسبب في حالة من الاستقطاب والانقسام بين الدول الأعضاء. ومضت قائلة إن أداء هيئات المعاهدات لمهامها على نحو يتسم بالفعالية والموضوعية أمر يتطلب تنوعا حقيقيا في عضويتها؛ فلا يجوز أن يشكل ممثلو البلدان المتقدمة النمو الأغلبية فيها. وقالت إن كفالة تجسيد عضوية اللجنة لمختلف النظم القانونية والسياسية ومختلف السياقات الإقليمية والثقافية والدينية أمر يتساوى في الأهمية مع ضمان استقلال الخبراء وحيادهم. وأضافت قائلة إن الاقتراح الداعي إلى تطبيق مبادرة ''توحيد الأداء'' في الواقع العملي يتعارض مع المبدأ القائل بأن مساعدة المفوضية للبلدان وتعاونها معها يجب أن يكونا بناء على طلب صريح من البلدان ولا يمكن فرضهما. وأردفت قائلة إن المبادرة تتماشى مع قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ والإطار الاستراتيجي المعتمد.

٢٧ - واختتمت بيانها قائلة إن كوبا ستظل تدعو إلى التعاون الحقيقي والاحترام المتبادل والمكاشفة بالحقيقة وتوخي العدل والشمول والحياد وتلافي الانتقائية في معالجة قضايا حقوق الإنسان.

٢٨ - السيدة سوكونتاساب (تايلند): قالت إنه لا بد من مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في ما يبذل من جهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضافت أن حكومة بلدها بصدد إعداد خطتها الوطنية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف آنفة الذكر على الصعيد الوطني بالتركيز على الحد من عدم المساواة وبتحسين نوعية التعليم.

٢٩ - ومضت قائلة إن من أنجع سبل منع انتهاكات حقوق الإنسان إرساء إطار قانوني قوي يطبق بفعالية في مواكبة لإنفاذ القانون. وذكرت أن حكومة بلدها اعتمدت في أواخر عام ٢٠١٤ خطتها الخمسية الوطنية الثالثة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي ستشكل إطارا يساعد الوكالات الحكومية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو أكثر

فعالية في سياق عملها. وقالت إنه تم مؤخرا اعتماد أو مراجعة عدد من القوانين المتصلة بحقوق الإنسان منها قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٥ الذي يحمي من التمييز على أساس نوع الجنس وأُجري تعديل في القانون الجنائي يُجرِّم استغلال الأطفال في المواد الإباحية ويكفل بشكل أفضل حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي. وأضافت أنه يجري حاليا النظر في مشروع قانون بشأن منع التعذيب والاختفاء القسري وقمعهما في اتساق مع الالتزامات المنوطة بتايلند بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٣٠ - واستطردت قائلة إن مكافحة الاتجار بالبشر تعتبر في تايلند أولوية وطنية حيث أعلن رئيس الوزراء عن سياسة قوامها اللاتسامح على الإطلاق في هذا الصدد تركز على إنفاذ القانون بصورة صارمة لا سيما في حالة المسؤولين الفاسدين. ولقد تم تعديل قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ليوفر حماية أفضل للمخبرين وموظفي إنفاذ القانون ويشدد عقوبة المتجرين بالأشخاص ويُحَسِّن سبل تعويض الضحايا. وقالت إن ذلك التعديل يمنح أيضا الإدارة سلطات أوسع لتفتيش أي مكان عمل تتوافر فيه شواهد على الاتجار بالأشخاص وتعليق أنشطته. وأضافت أن تايلند تتعاون عن كثب مع البلدان المجاورة من خلال مذكرات تفاهم مبرمة في مجال حماية ضحايا الاتجار وأن لديها الآن نظاما جديدا لتسجيل العمال المهاجرين على نحو منهجي بما يكفل لهؤلاء الأشخاص الحق في التمتع بالحماية التي يوفرها الضمان الاجتماعي بموجب قانون العمل التايلندي ومن ثم لا يقعون فريسة للاستغلال لا سيما في قطاع صناعة الصيد وما يتصل به من قطاعات الاقتصاد.

٣١ - ومضت قائلة إن تايلند لطالما دعت في مجلس حقوق الإنسان إلى توفير المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان بالنظر إلى أن بناء القدرات هو السبيل المتاح لتعزيز حماية حقوق الإنسان في الواقع العملي الذي يفوق كل ما عداه من حيث إمكانية استدامته. وقالت إن بلدها يُقدر نظام استعراض الأقران المعمول به في سياق الاستعراض الدوري الشامل وإنه يُعد حاليا تقريره في إطار دورة الإبلاغ الثانية ليقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠١٦. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشدد على أهمية الاشتراك مع المجتمع المدني في إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان وفي تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان. وأردفت قائلة إن تايلند تجسيدا منها لالتزامها بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي، سحبت مؤخرا إعلانها التفسيري الخاص بالمادة ١٨ من الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهي المادة المتعلقة بحرية التنقل وبالحق في الجنسية. وفي حزيران/يونيه، قدمت تايلند تقريرها القطري إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد دار حوار مثمر مع اللجنة مما حدا بجميع الوكالات الحكومية على العمل على تحسين سبل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باتباع التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية للجنة.

٣٢ - السيد لوكيانتشيف (الاتحاد الروسي): قال إن عام ٢٠١٥ يشهد الاحتفال بالذكرى السبعين لثلاث مناسبات ألا وهي: انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة وإنشاء محكمة نورمبرغ، الأمر الذي يضفي أهمية خاصة على المناقشات الدائرة بشأن موضوع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأضاف قائلا إن المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك الدولية أرست معايير ومبادئ توجيهية عالمية في هذا المجال. ولقد أدمجت في النظم القانونية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني وباتت جزءا من مجموعة

التدابير الرامية إلى منع تكرار أكبر مأساة شهدها القرن العشرون.

٣٣ - ومضى قائلا إن كفالة سيادة القانون والنهوض بالحقوق والحريات الأساسية شرطان مسبقان هامان لصون الاستقرار والأمن. بيد أنه على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة ما زالت البلدان كافة تواجه بدون استثناء العديد من المشاكل التي لم تحل بصرف النظر عن نظامها السياسي ووضعها الاقتصادي وتاريخها وتقاليدها. وقال إن حالة حقوق الإنسان تشكل بالنسبة للمجتمع الدولي موضوعا مثار قلق مشروع ولكن ثمة نزعة خطيرة لدى بعض البلدان لاستغلال حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والسعي إلى فرض نموذجها للديمقراطية على العالم بأسره رغم المشاكل القائمة لديها في مجال حقوق الإنسان. ولقد بات الكيل بمكيالين وتآكل حقوق الإنسان بالتدريج أمرين ملحوظين على نحو متزايد في هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وتبدى في عمل المكلفين بمهام بموجب الإجراءات الخاصة المتبعة في مجلس حقوق الإنسان فيما يتصل بالمسائل المواضيعية والقطرية تحيز سياسي وانعدام الموضوعية. وأضاف قائلا إنه يتوجب على هيئات المعاهدات أن تتقيد تماما في عملها بمبدأ التعاون والحوار المنبنيين على الاحترام وألا تقحم نفسها في مهام قضائية أو أي مهام أخرى لم تسند إليها. فالهدف والغرض الرئيسيان هما مساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالالتزامات المنوطة بها بموجب المعاهدات. وأشار إلى ضرورة تطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان مع مراعاة الخصوصيات الحضارية والدينية والثقافية والتاريخية لكل دولة. وذكر في هذا الصدد أنه من غير المقبول الخروج على الاتفاقات التي تحظى بتوافق الآراء في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح هيئات المعاهدات أو التخلي عن مبدأ تعدد اللغات.

٣٤ - واستطرد قائلا إن إعلان وبرنامج عمل فيينا عرّفا التعاون الدولي بأنه الأساس لإحراز أي تقدم في مجال حقوق الإنسان. ومن المهم التمسك بذلك المبدأ في مجلس حقوق الإنسان وفي اللجنة الثالثة. فالنتائج المزرية التي تترتب على خروج أي دولة على تلك المبادئ يمكن أن تُلمس في أنحاء عديدة من العالم. والتدخل في الشؤون الداخلية للدول دون موافقة الحكومة الشرعية في التفاف على الإجراءات القانونية الدولية يجلب على شعوب بأكملها مآس وأزمات إنسانية وانتهاكات جماعية لحقوق الإنسان.

٣٥ - وقال إنه ينبغي فض النزاعات بالسبل السياسية والدبلوماسية. وأضاف أنه توجد آلية وحيدة لتقييم حالات حقوق الإنسان والتعبير عن القلق والرصد بشكل منتظم وتطوعي في جميع الدول الأعضاء ألا وهي: الاستعراض الدولي الشامل الذي قد يكون الإجراء الوحيد الذي لا تزال تتوفر له بيئة عمل بناءة وإيجابية.

٣٦ - وقال إنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يمنح الأولوية لمكافحة العنصرية والتعصب الديني والعرقي والفقر ومساعدة فئات السكان المستضعفة وحماية الحياة الخاصة والحياة الأسرية وتعزيز التفاهم والاحترام. وفي ظل الاحتفال بالذكرى السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية آن الأوان للنظر، في كل منتديات الأمم المتحدة، في مسألة تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة النازية والعنصرية وكراهية الأجانب. ولعل أكبر إسهام في تلك الجهود اتخاذ القرار التقليدي المتعلق بمكافحة تمجيد النازية الذي تقدمه طائفة عريضة من الدول من مختلف أنحاء العالم. وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي يحث على دعم تلك المبادرة.

٣٧ - واختتم بيانه قائلا إن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والرفاه وكفالة التقيد بحقوق الإنسان هو تعزيز التعاون البناء فيما بين الدول بإشراك جميع الأطراف المعنية

في عملية صنع القرار وكفالة تضافر الجهود من أجل مكافحة التحديات والأخطار الجديدة. فذلك هو السبيل الذي يتبعه الاتحاد الروسي انطلاقا من الالتزام الصارم بسيادة القانون في الشؤون الدولية، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان.

٣٨ - السيد باعمران (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده الذي انتُخب مؤخرا عضوا في مجلس حقوق الإنسان يولي أولوية عليا لحماية حقوق الإنسان. ففي عام ٢٠١٥ أعلن عن المساهمة بمليون دولار لدعم عمل مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان. وعلى الصعيد الوطني يروج لثقافة قوامها التسامح وأصدر مؤخرا قانونا بشأن مكافحة التمييز ونبذ خطاب الكراهية.

٣٩ - وأضاف قائلا إن الإمارات العربية المتحدة تركز بشدة على المساواة بين الجنسين. ففي عام ٢٠١٥، أنشأت مجلس التوازن بين الجنسين. وقال إن النساء شاركن بأعداد كبيرة في الانتخابات الأخيرة وأنه في تشرين الأول/أكتوبر انتخبت اللجنة العربية لحقوق الإنسان مرشحة بلده لعضويتها لتصبح بذلك أول امرأة تمثل بلدها في اللجنة المذكورة. ومضى قائلا إن الإمارات العربية المتحدة تركز على كفالة تمتع كل فتاة بالحق في التعليم. ولقد تعهدت بالمساهمة بما يربو على سبعة ملايين دولار في الميزانية الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشاركت في رعاية قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وأردف قائلا إن بلده سيواصل من خلال عضويته في المجلس التنفيذي لهيئة المرأة العمل على تمكين المرأة.

٤٠ - وقال في ختام بيانه إن أفرادا من جميع أنحاء العالم ساهموا في ما حققه بلده من نجاح ومن ثم ستواصل دولة الإمارات تطوير التشريعات التي تحمي حقوق العمال. وأضاف أن الإمارات العربية المتحدة صُنِّفت في عام ٢٠١٤ للسنة الثانية على التوالي كأكبر دولة مانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية بالتناسب مع دخلها القومي. وأكد أن بلده سيواصل دعم الشراكة الدولية من أجل التنمية وسيعمل على كفالة المضي قدما في تعزيز حقوق الإنسان في إطار احترام الخصوصيات الثقافية والتنوع الطبيعي.

٤١ - السيد أوسبوئي (جمهورية إيران الإسلامية): شجع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مواصلة جهودها الرامية إلى تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨. وقال إنه اتساقا من جمهورية إيران الإسلامية مع موقفها المبدئي إزاء التعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان فهي تتعاون بصورة تامة مع هيئات المعاهدات بطرق من بينها تقديم تقاريرها الدورية. وأضاف أن إيران قطعت شوطا كبيرا في الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل وأن العديد من التوصيات التي تمخض عنها الاستعراض قيد التنفيذ حاليا وهي متوائمة مع برامج التنمية الوطنية. وأردف قائلا إن قبول إيران لنسبة كبيرة من التوصيات يعد في حد ذاته مؤشرا على مدى جديتها في العمل على تعزيز حقوق الإنسان من خلال التعاون والحوار. فلقد دأبت على العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مستويات عدة، من بينها اجتماعات رفيعة المستوى مع المفوض السامي والمفوضية، من أجل تعزيز التعاون التقني.

٤٢ - ومضى قائلا إن بعض الدول تتجاهل، في سعيها وراء أهداف ضيقة بواعثها سياسية، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها حلفاؤها وتستهدف بدلا من ذلك بلدانا أخرى في انتهاك صارخ لمبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية في معالجة قضايا حقوق الإنسان وهي المبادئ المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقال إن اتخاذ قرارات في اللجنة الثالثة والجمعية العامة

ومجلس حقوق الإنسان غير ذات موضوع تستهدف بلدانا بعينها أمر يضر بقضية حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في عدد من المجالات بفضل إعلان فيينا فمما يبعث على القلق أنه على النقيض من المبادئ الواردة فيه لم تلق مسائل كثيرة، من قبيل مسألتي تعزيز التعاون الدولي واحترام الخصوصيات الوطنية والإقليمية للدول الأعضاء في سياق معالجة قضايا حقوق الإنسان، العناية الواجبة. وأضاف قائلا إن احتواء التقرير الوارد في الوثيقة A/70/36 وجهات نظر لا تحظى بتوافق عام في الآراء كان أمرا مخيبا للآمال.

٤٣ - واستطرد قائلا إن بعض الدول ما برحت تلجأ إلى التدابير الانفرادية لتحقيق أهدافها السياسية في استخفاف سافر بإعلان فيينا وبحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وقال في ختام بيانه إن الوقت قد حان لإجراء تقييم شامل لأوجه القصور في تنفيذ إعلان فيينا وللعقبات التي تحول دون بلوغ الأهداف الواردة فيه.

٤٤ - السيدة سول (الهند): قالت إن وفد بلدها يُقدر مفوضية حقوق الإنسان لما لها من باع في تعزيز قدرات الدول في ميدان حقوق الإنسان ولتمسكها بمبادئ الحياد واللاانتقائية والموضوعية. وأضافت قائلة إنه لكي يكون للمساعدة التي توفرها آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان تأثير أقوى وأمضى لا بد أن تُقدم بناء على الطلب وحسب أولويات البلد المعني وظروفه الخاصة. ومضت قائلة إن أوجه اللبس التي تنطوي عليها ترتيبات الحوكمة والترتيبات الإدارية تعوق المفوضية عن أداء مهامها. ومن ثم يتوجب على الدول الأعضاء أن تتفق على آلية لمعالجة المسائل التي طال أمدها والمتصلة بتمويل المفوضية وبملاك موظفيها وبعمليات تحديد الأولويات وبالشفافية والمسائلة.

٤٥ - واستطردت قائلة إن استمرار نجاح مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالعمل على كفالة تقيد الجميع بحماية حقوق الإنسان أمر يتوقف على قدرته على أداء مهامه على نحو يُتوخى فيه اللاانتقائية والشفافية وعدم تسييس الأمور. وقالت إنه ينبغي أن يتلافى المجلس وآلياته تسليط الضوء بشكل انتقائي على بلدان ما والمغالاة في أعمال الرصد فلقد ثبت مرارا وتكرارا أن ذلك لا يأتي إلا بنتائج عكسية وينبغي بدلا من ذلك التركيز على تعزيز الحوار والتعاون الحقيقيين. وأردفت قائلة إنه من المهم الحفاظ على طابع الشمول الذي يتسم به الاستعراض الدوري الشامل وزيادة فعاليته وتحسين تأثيره بترشيد التوصيات والامتناع عن استخدامها في فرض مسائل مواضيعية معينة لم تحظ بعد بقبول الجميع. ولا بد من إيجاد سبل لدعم البلدان النامية لا سيما أقل البلدان نموا بما يعينها على تنفيذ ما تقبله من توصيات الأمر الذي يتأتى مثلا من خلال برامج بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. ويجب أن يجتنب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان أي ازدواج أو تداخل وأن يحافظوا تماما على استقلالهم ويتوخوا الشفافية التامة في أداء مهامهم. وينبغي اتباع التدابير المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ بحذافيرها لتيسير تنفيذ الدول الأطراف على نحو فعال للالتزامات المنوطة بها بموجب المعاهدات.

٤٦ - ومضت قائلة إن الهند، بوصفها أكبر ديمقراطية في العالم لها تاريخ عريق من الوحدة في ظل التنوع ولديها ضمانات دستورية قوية تكفل الحريات الأساسية وبرلمانا تقدميا وجهازا قضائيا مستقلا ونزيها وإعلاما حرا ينبض بالحياة ومجتمعا مدنيا مزدهرا، تنتصر لفكرة إقامة مجتمع يسوده العدل والإنصاف. ومن ثم شاركت في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي جرى التشديد فيه على أهمية المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق. وقالت إن كفالة

احترام حقوق الجميع الإنسانية وتعزيزها يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود الهند الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة يستفيد منها الناس كافة، الأمر الذي تجسَّد في تحوّل حكومة بلدها في سياساتها وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية، من نهج قوامه الرعاية إلى نهج قوامه حقوق الإنسان.

٤٧ - وأضافت قائلة إن أي جهود جماعية تُبذل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا بد أن تتمحور حول نهج كلي ومتكامل يعترف فيه بترابط جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وعدم قابليتها للتجزؤ. وأردفت قائلة إنه لن يتسنى بلوغ هدف تغيير وجه العالم بحلول عام ٢٠٣٠ إلا بإعمال الناس كافة لحقهم في التنمية غير القابل للتصرف وبإقامة نظام دولي منصف وعادل تحقيقا لذلك الهدف. واختتمت بيانها قائلة إن الهند إذ لا يغرب عن بالها ذلك المنظور ما زالت على التزامها بتعزيز آليات حقوق الإنسان على الصعد المحلي والإقليمي والدولي وهي على استعداد للإسهام على نحو بناء في ترويج ثقافة عالمية قوامها احترام كل ما للبشر كافة من حقوق إنسانية.

٤٨ - السيدة غولدريك (نيكاراغوا): قالت إن بلدها يكفل من خلال الخطة الوطنية للتنمية البشرية تعزيز حقوق الإنسان والتمتع التام بها جميعا. وأضافت أنه أُعيد في الخطة تأكيد أهداف حكومة المصالحة والوحدة الوطنية ألا وهي: تحسين الأحوال المعيشية لأبناء نيكاراغوا كافة لا سيما أشد الفئات فقرا وصون السلام وكفالة السلامة العامة والرفاه للجميع وضمان الصالح العام في ظل الوئام مع أمنا الأرض.

٤٩ - واستطردت قائلة إن نيكاراغوا طرف في الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وإن الحقوق التي تحميها تلك الصكوك مكرّسة في دستورها وفي التشريعات الأخرى. ويتولى مكتب مناصرة حقوق الإنسان رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها ويلتزم في أدائه لعمله بمبادئ باريس. وذكرت أنه يوجد أيضا في نيكاراغوا مكتب خاص لأمين مظالم معني بالتنوع الجنسي. وتم مؤخرا إقرار مشروع قانون بشأن العنف ضد المرأة يسهم في منع العنف المترلي والعنف الجنسي ويتيح لضحاياهما سبلا أفضل للجوء إلى العدالة. وقالت إنه تم مؤخرا الاستثمار في تحسين أوضاع المحتجزين الذين أصبح بوسعهم، في إطار مشاريع إعادة الإدماج في المجتمع، التسجيل في برامج تدريبية وجد الكثيرون منهم بعد إتمامها فرص عمل.

٥٠ - واختتمت بيانها قائلة إن نيكاراغوا ستواصل ما تبذله من جهود لتعديل الإطار القانوني بما يكفل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها امتثالا للقواعد الدولية السارية في هذا الصدد. ولقد سلطت الضوء خلال الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٤، على التقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بالتعليم والرعاية الصحية ومكافحة الفقر.

٥١ - السيد خان (باكستان): قال إن التزام بلده بحقوق الإنسان والحريات الأساسية يضرب بجذوره في الدستور الوطني. وأضاف أن تلك الحقوق تشمل الحق في الحياة والحرية وضمانات بعدم التعرض للاحتجاز التعسفي والاسترقاق والسخرة والحماية من العقوبة الرجعية أو المزدوجة أو من تجريم الذات وحرمة الكرامة والحياة الخاصة وحرية الكلمة والحركة والتجمع وتكوين الجمعيات. وأردف قائلا إن حكومة بلده تولي أولوية عليا لحماية الأقليات، ومن ثم أُنشئت وزارة الشؤون الدينية والوئام بين الأديان لتلبية الاحتياجات الخاصة للأقليات والنهوض بالحوار والتفاهم بين الأديان. وقال إن اللجنة الوطنية المعنية بالأقليات تمارس مهامها بالكامل منذ عام ٢٠١٤ وقد أُسندت إليها مهمة السهر على حقوق الأقليات بجميع جوانبها. واتخذت أيضا خطوات لتمكين الأقليات في المجالين السياسي والاقتصادي. واستطرد قائلا إن حكومة بلده تعتز

بتعاملها البناء مع منظمات المجتمع المدني. بيد أنه كما هي الحال في كل المجتمعات المتحضرة والديمقراطية، للحكومة الحق السيادي في معرفة حجم تمويل تلك المنظمات ومصادره، داخلية كانت أم خارجية، وفي رصد استخدامه في البلد. ولم تُمنع أي منظمة دولية غير حكومية من العمل في باكستان أما الغرض من إجراءات التسجيل الجديدة فهو التأكد من اندراج أنشطة تلك الهيئات في نطاق القانون الوطني وكفالة السلامة العامة. وقال إن جميع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية حرة في أن تمارس نشاطها ما دامت تلتزم بالمبادئ المعترف بها ألا وهي الحياد والشفافية واحترام القانون الوطني. وأضاف أنه لا يوجد أي تمييز في هذا الصدد.

٥٢ - ومضى قائلا إن الدول الأعضاء هي المسؤولة في المقام الأول عن حماية أرواح مواطنيها كافة وحرياتها وفقا لالتزاماتها الدستورية وللاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأضاف أن من حق جميع المنخرطين في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، جماعات كانوا أم أفراد، التمتع بالمثل بالحماية التي يوفرها القانون داخل ذلك الإطار القانوني. وقال إنه من الأوفق مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز القدرة على إنفاذ القانون بدلا من السعي إلى إيجاد فئات وفئات فرعية جديدة من المدافعين عن حقوق الإنسان.

٥٣ - واستطرد قائلا إن باكستان تلتزم بدعم حرية الإعلام وحماية الصحفيين في سياق أدائهم لمهامهم. ومن ثم أنشأ رئيس الوزراء لجنة معنية بوسائط الإعلام تضم مسؤولين حكوميين وممثلين عن الإعلام لمعالجة جميع القضايا المتصلة بحماية الصحفيين. وأنشأت الحكومة أيضا لجنة خاصة معنية بالأمن الإعلامي تباشر عملها تحت إشراف رئيس الوزراء. وتم تعيين مدعين خاصين لمعالجة حالات الاعتداء على الصحفيين.

٥٤ - وقال إنه تم، بناء على طلب الأحزاب السياسية بالإجماع، إلغاء الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام على إثر المذبحة الوحشية التي راح ضحيتها ما يربو على ١٠٠ تلميذ في بيشاور في عام ٢٠١٤. وأضاف أن عقوبة الإعدام جزء من نظام العدالة الجنائية في بلدان عديدة ولا يحظرها القانون الدولي. وهي لا تطبق في باكستان إلا في حالة الجرائم الشديدة الخطورة وفي إطار الإجراءات القانونية الواجبة ومع مراعاة مبدأ الشرعية الجنائية. وأضاف قائلا إن المحاكم في باكستان مستقلة تماما وأنه يجري استنفاد كل السبل القانونية قبل تنفيذ أي حكم. وأردف قائلا إن القانون المتعلق بقضاء الأحداث يحمي حقوق القُصّر الخارجين عن القانون.

٥٥ - وذكر أن بلده حقق في عام ٢٠١٥ إنجازا كبيرا حيث أنشأ عملا بمبادئ باريس لجنة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان. ومُنحت اللجنة صلاحيات واسعة تشمل رصد حالة حقوق الإنسان في البلد والتحقيق في الانتهاكات ومساعدة الضحايا وتقديم توصيات للحكومة. وقامت إحدى اللجان البرلمانية بتعيين رئيس اللجنة آنفة الذكر وأعضائها وهم لا يخضعون للمساءلة من جانب الحكومة. ويجوز لتلك اللجنة أن تستدعي الشهود وأن تحصل على المستندات وأن تزور مراكز الاحتجاز وتستعرض القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وتعد خطط عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان. وأعرب عن ثقة وفد بلده في أنها ستكون خير عون للحكومة في أداء التزاماتها الدستورية والوفاء بالالتزامات الدولية المنوطة بها في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات المقبلة.

٥٦ - السيدة رشيد (مراقبة دولة فلسطين): قالت إنه من المؤسف أنه بعد سنة من تعيين المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، اصطدم المقرر الخاص، رغم التأكيدات الإسرائيلية

إبان تعيينه، بعراقيل تحول دونه وأداء المهمة المكلف بها. وأضافت قائلة إنه ينبغي تذكير إسرائيل بأن التعاون التزام قانوني أساسي. ولا بد أن تتخذ الأمم المتحدة الإجراءات اللازمة لإصلاح ذلك الوضع المحزن.

٥٧ - ومضت قائلة إن فلسطين تشهد أزمة في مجال حقوق الإنسان. فالتعديات تطال كل منحى من مناحي الحياة والانتهاكات تعصف بكل حق من حقوق الإنسان ذلك أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتمادى في إذلال الشعب الفلسطيني وفي ترسيخ احتلالها في استخفاف تام بالقانون الدولي والإجماع العالمي على ضرورة إيجاد تسوية سلمية. إنه احتلال، تقوم القوات الإسرائيلية والمستوطنون الإرهابيون المسلحون في ظله بقتل الرجال والنساء والأطفال عمدا؛ احتلال ينفذ عمليات إعدام خارج نطاق القانون؛ احتلال تسرق في ظله أراضي الغير لتُبنى عليها مستوطنات غير مشروعة وجدار غير قانوني؛ احتلال يدمر المنازل والممتلكات ليترك آلاف من الأشخاص مشردين وبلا مأوى؛ احتلال يسجن ويحتجز ما يربو على ٦ ٠٠٠ فلسطيني بينهم أطفال لا يتجاوز عمر بعضهم ثمانية أعوام، ويُخضعهم لشتى ألوان الإيذاء البدني والمعنوي، بما في ذلك التعذيب؛ احتلال يُدنس الأماكن المقدسة لا سيما في القدس الشرقية؛ ويستغل موارد الشعب الفلسطيني الطبيعية؛ ويتبع تجاه الفلسطينيين سياسات الفصل والعزل ويعوق تنقلاتهم بتدابير لا حصر لها منها تدابير الضم وإقامة جدار الفصل العنصري ونظام التصاريح ومئات من نقاط التفتيش وطرق يُقصر استخدامها على الإسرائيليين وحدهم؛ ويُنزل بالسكان الفلسطينيين المدنيين بأسرهم عقوبة جماعية منهجية؛ وأضافت قائلة إن الاحتلال الإسرائيلي أثبت مرارا وتكرارا نزعته العنصرية والعدوانية والتوسعية واستخفافه التام بحقوق الفلسطينيين وإنكاره لها مما يؤثر في حياة الفلسطينيين من جميع الوجوه.

٥٨ - وقالت إن انتهاكات إسرائيل الصارخة للقانون الدولي باتت جلية للعيان في ضوء موجة العدوان والاستفزاز والتحريض التي يتعرض لها السكان المدنيون الفلسطينيون على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الإرهابيون وميليشيات المستوطنين. فمنذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر قتل ما يربو على ٧٣ فلسطينيا، بينهم ما يزيد عن ١٠ أطفال، معظمهم في عمليات إعدام خارج نطاق القانون. وأُصيب أكثر من ٢ ٢٠٠ فلسطيني، العديد منهم إصابته خطيرة، نتيجة استخدام إسرائيل الذخيرة الحية في مواجهة سكان مدنيين عزل. واعتُقل واحتُجز مئات آخرين من الفلسطينيين. وهُدمت منازل في سياق أعمال انتقامية سافرة وعقاب جماعي مما ترك أسر بأكملها بلا مأوى. وأردفت قائلة إن الشعب الفلسطيني سيظل يعاني من وحشية إسرائيل إلى أن يوضع حد للاحتلال. وقالت إنه إلى أن يحين ذلك الوقت سيظل وفد بلدها يُلح على أن من حق السكان المدنيين الفلسطينيين العزل أن تكفل لهم الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي. فلا يجوز أن يظل الشعب الفلسطيني غير مشمول بالمسؤولية عن حماية المدنيين من الفظائع والانتهاكات الصارخة للقانون. وأضافت قائلة إن وفد بلدها لن يكل عن السعي إلى ضمان الحماية لشعبه وكفالة المساءلة عن جميع جرائم الحرب الإسرائيلية والانتصاف للضحايا.

٥٩ - واستطردت قائلة إنه في معرض الحديث عن الحاجة إلى الحماية أو بالأحرى انعدام الحماية، لا يسع وفد بلدها إلا أن يُذكّر بالخراب الذي جلبته السلطة القائمة بالاحتلال على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر في عام ٢٠١٤ حيث قتلت قوات الاحتلال ٢ ٢٥١ فلسطينيا، بينهم ما يزيد عن ٥٥٠ طفلا و ٢٩٩ امرأة، وأصابت ١١ ٢٣١ شخصا مما تسبب في حركة نزوح قسري جماعية وألحق دمارا يفوق الوصف بالمنازل والمدارس والمستشفيات والبنى

التحتية المدنية الحيوية وروَّع السكان بأسرهم وكان وقعه عليهم كالصاعقة.

٦٠ - ومضت قائلة إنه إضافة إلى انعدام الأمن البشري بسبب حرب إسرائيل على غزة في عام ٢٠١٤، يتعرض الفلسطينيون لكارثة إنسانية أنزلتها بهم إسرائيل عمدا من خلال حصارها غير المشروع لغزة المستمر منذ ثمانية أعوام. وأضافت قائلة إن ذلك الوضع متفجر بشدة ولا يمكن أن يدوم على الإطلاق ولا بد من معالجته بصورة عاجلة منعا لمزيد من التدهور ودرءا لدورة عنف مدمرة أخرى.

٦١ - وقالت إنه على الرغم من خطورة الوضع لم يفقد وفد بلدها الأمل في السلام ودعت المجتمع الدولي إلى النهوض بمسؤولياته في هذا المنعطف البالغ الأهمية وإنقاذ ما تبقى من إمكانات ضئيلة لتحقيق السلام. واختتمت بيانها قائلة إنه لا بد من مطالبة إسرائيل بأن تنبذ جميع سياساتها وممارساتها غير المشروعة في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فورا وبالكامل وبأن تتقيد بدقة بكل التزاماتها القانونية ولا بد من إخضاعها للمساءلة إن استمرت في ما ترتكبه من انتهاكات. فالمساءلة شرط أساسي لوضع حد للإفلات من العقاب.

٦٢ - السيد قيديروف (قيرغيزستان):قال إن بلده دعا إلى إدراج حقوق الإنسان ضمن أولويات خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠. وأضاف أن دستور قيرغيزستان الجديد يبرز ما لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من أهمية فائقة ويحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي هذا الصدد، يجري على أعلى مستويات في الدولة رصد تنفيذ السياسات والأنشطة الرامية إلى استئصال شأفة التعذيب في قيرغيزستان.

٦٣ - ومضى قائلا إن قيرغيزستان بوصفها طرفا في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تتخذ تدابير منهجية تنفيذا لأحكام الاتفاقية المذكورة وتعزيزا للتعاون الدولي. ولقد زار قيرغيزستان كل من المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ووفد من اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقال إنه في متابعة لتوصيات المكلفين بولايات في إطار الأمم المتحدة، اعتمدت حكومة بلده خطة العمل المتعلقة بمنع التعذيب التي تنص على مجموعة من التدابير في مجالات التشريع والتوعية والدعم التنظيمي والتقني.

٦٤ - وقال إن قيرغيزستان أولت، في السنوات الأخيرة، عناية خاصة لتحسين التشريعات الوطنية اتساقا مع التزاماتها الدولية. ومن ثم أُجري عدد من التغييرات في القانون الجنائي أصبح التعذيب بمقتضاها يُصنف باعتباره جريمة خطيرة أو شديدة الخطورة تستتبع عقوبات جنائية مشددة. وأضاف قائلا إن المركز الوطني لمنع التعذيب الذي أنشئ عام ٢٠١٣ مخول صلاحية التردد دون أي قيود على أماكن الاحتجاز دون سابق إشعار وله الحق في أن يطرح أية توصيات وعلى السلطات الحكومية أن توليها الاعتبار الواجب. ومضى قائلا إن قيرغيزستان قدمت في عام ٢٠١٣ تقريرها القطري إلى لجنة منع التعذيب ولقد رحبت اللجنة في ملاحظاتها الختامية باعتماد قيرغيزستان عدد من التدابير التشريعية الرامية إلى تعزيز جهود محاربة التعذيب. وقال إنه من المتوقع أن تسهم عملية إصلاح وكالات إنفاذ القانون المضطلع بها حاليا إسهاما كبيرا في تعزيز تلك الجهود. وأضاف قائلا إنه تم أيضا في عام ٢٠١٣ اعتماد تدابير الهدف منها إنشاء آليات فعالة تكفل تقيد الشرطة على نحو صارم بالأخلاقيات المهنية وبحقوق الإنسان. ولقد بدأت أكاديمية الشرطة تنظم بالاشتراك مع مركز التدريب التابع لمصلحة السجون محاضرات بشأن منع التعذيب والمعايير الدولية لمعاملة

السجناء. ويجري أيضا بصفة منتظمة تنظيم دورات تدريبية بشأن هذين الموضوعين من أجل وكلاء النيابة والقضاة والعاملين في مجال الرعاية الصحية. وتمت الموافقة على إخضاع السجناء لفحص طبي خاص بما يسمح باكتشاف أي إصابات بدنية أو صدمات نفسية في الوقت المناسب. وتم تركيب كاميرات فيديو في جميع مراكز الاحتجاز السابق للمحكمة ومكاتب التحقيق وغرف الاستجواب. ويؤدي أمين المظالم والمجتمع المدني دورا هاما في هذا الصدد. ففي عام ٢٠١٠ وقّعت الوكالات الحكومية المختصة وأمين المظالم والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مذكرة بشأن التعاون في مجال حقوق الإنسان يُمنح بموجبها الموقعون عليها الحق في التردد دونما عائق على أماكن الاحتجاز والسجون. وشُكلت في جميع الوزارات والوكالات الحكومية مجالس إشرافية عامة تتألف من ممثلي المنظمات غير الحكومية وتشكل منبرا للحوار مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان، بما فيها مسألة منع التعذيب.

٦٥ - واختتم بيانه قائلا إنه لا يمكن استئصال شأفة ممارسة التعذيب إلا بتضافر الجهود في ظل التقيد التام بمبدأي سيادة القانون وأولوية حقوق الإنسان. وأعرب عن تأييد قيرغيزستان لتعزيز التعاون الدولي وإمكانات المؤسسات الوطنية في هذا المجال.

٦٦ - السيدة ياغاشي (اليابان): قالت إنه لإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان تتخذ حكومة بلدها تدابير عملية من خلال قنوات عدة من بينها، إقامة حوارات ثنائية بشأن حقوق الإنسان والمشاركة في منتديات دولية شتى. وأضافت أن اليابان سباقة في حماية حقوق المرأة وتعزيزها وأنها تنفذ بدقة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وجميع المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٦٧ - واستطردت قائلة إنه تم النظر في تقريري اليابان المتعلقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبالاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله في اللجنتين المختصتين في عام ٢٠١٤. أما عن تقريرها المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي سيجري تناوله في عام ٢٠١٦، فقد روعيت فيه التوصيات السابقة الصادرة عن اللجنة المختصة. وأضافت أن اليابان ستقدم أيضا في عام ٢٠١٦ تقريريها المتصلين باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الطفل.

٦٨ - ومضت قائلة إنه من المهم بشدة أن تؤدي كل من هيئات المعاهدات المتصلة بحقوق الإنسان مهامها بكفاءة وفعالية. وأضافت أن اليابان شاركت بهمة في العملية الحكومية الدولية التي أجرتها الجمعية العامة لتعزيز نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان وينبغي، في رأيها، أن يظل المجتمع الدولي على التزامه بتعزيز فعالية ذلك النظام.

٦٩ - وقالت إن اليابان صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٤. وأضافت أن بلدها استحدث منذ أن وقّع تلك الاتفاقية في عام ٢٠٠٧ تشريعات محلية كثيرة متصلة بتلك المسألة أو قام بتعديل التشريعات المحلية القائمة مع أخذ آراء الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار. وسوف يبدأ في عام ٢٠١٦ سريان قانون اعتمد حديثا بشأن القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت أنه يجري حاليا إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية مبنية على ذلك القانون.

٧٠ - واختتمت بيانها قائلة إن اليابان ستواصل بذل الجهود والاضطلاع بمبادرات في مجال حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة، وهي قضية توليها الإدارة الحالية أهمية كبرى.

٧١ - السيدة عبد الله (العراق): قالت إن العام الحالي شهد مناقشة التقارير الوطنية التي قدمتها حكومة العراق إلى الهيئات المعنية برصد تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها وأحدهما بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية والآخر بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وأضافت أن تلك التقارير أعدتها لجان تضم في عضويتها عددا من وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة بمشاركة من منظمات المجتمع المدني المعنية وأنها تبرهن على حرص حكومة العراق على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

٧٢ - السيد ياو شاوجون (الصين): قال إنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنفذ قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ على نحو شامل ومتوازن وأن تجتنب الانتقائية بما يكفل اتساق الخطط والممارسات المقترنة بالتنفيذ والآثار المترتبة عليها مع أهداف القرار. ومن ثم يتوجب أن تتواصل هيئات المعاهدات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على نحو أوفى مع الدول الأطراف متوخية في ذلك حسن التوقيت وأن توجه دفة تنفيذ القرار صوب تعزيز فعالية أداء نظام هيئات المعاهدات. وأضاف أن الصين ترجو أيضا أن تبادر هيئات المعاهدات إلى وضع أساليب العمل المطلوبة في القرار بحيث تحد من الالتزامات الإضافية المنوطة بالدول الأطراف فيما يتصل بتنفيذ المعاهدات.

٧٣ - واستطرد قائلا إنه ينبغي أن تتصرف كل من هيئات المعاهدات وفقا لمقتضيات المعاهدة التي تختص بها وأن تقوم بتسيير عملها بدعم من مؤتمرات الدول الأطراف تحدوها في ذلك مبادئ الموضوعية والحياد والاستقلال وأن تحترم بحق الولايات المنبثقة من المعاهدات وأن تساعد الدول الأطراف على تنفيذ المعاهدات بمزيد من الفعالية من خلال إقامة حوار بناء قوامه المساواة.

٧٤ - ومضى قائلا إن الصين تلاحظ أنه تم في اجتماع رؤساء هيئات المعاهدات اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة التخويف أو الأعمال الانتقامية المعروفة أيضا بمبادئ سان خوسيه التوجيهية. والواقع أن الصين ترى أن حماية الأفراد من التخويف والأعمال الانتقامية هي في المقام الأول مسؤولية كل دولة طرف. ومن ثم كان من المفروض أن توضع تلك المبادئ التوجيهية من خلال مشاورات تضم الدول الأطراف وهيئات المعاهدات وليس بقرار انفرادي يتخذه اجتماع الرؤساء. وفضلا عن ذلك ثمة تعارض بين أجزاء مختلفة من المبادئ التوجيهية وأحكام المعاهدات ذات الصلة. ولذا كان من الضروري التشاور على الوجه الأكمل مع الدول الأطراف بشأن تلك المبادئ التوجيهية. وليس من اللائق نشر المبادئ التوجيهية وتنفيذها قبل التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

٧٥ - وقال إن الصين تقدر بشدة دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلا أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في مداولات هيئات المعاهدات لا بد أن تتم وفقا لقواعد ولوائح الأمم المتحدة مثل قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦. ومن المفروض أن هيئات المعاهدات تولي أهمية للمعلومات التي تقدمها حكومات الدول الأطراف ومن ثم من واجبها أن تدقق في المعلومات الواردة من مصادر أخرى للتثبت من صحتها وموثوقيتها.

٧٦ - وذكر في ختام بيانه أن الصين واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عقدا جلسة تحاورية بشأن تقرير الصين الجامع لتقريريها الدوريين السابع والثامن وأن

لجنة مناهضة التعذيب ستنظر في تقرير الصين السادس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٧٧ - السيدة كولتشر (أستراليا): قالت إن مواطن قوة أستراليا تكمن في حماية حقوق النساء والفتيات على الصعيد العالمي وتعزيزها. وأضافت أن أستراليا تعمل مع البلدان الشريكة على تدعيم العمليات والمؤسسات الديمقراطية وبناء مؤسسات وطنية قوية تُعنى بحقوق الإنسان.

٧٨ - وأفادت بأن أستراليا ملتزمة بالعمل على إلغاء عقوبة الإعدام في العالم أجمع. وقالت إن الإعدام ليس بالعقوبة الفعالة أو المشروعة أيا كانت الجريمة. وأعربت عن غبطتها لإلغاء عقوبة الإعدام رسميا في سورينام وفيجي ومدغشقر خلال العام السابق.

٧٩ - وأعربت عن التزام أستراليا الراسخ بالنهوض بحقوق الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. وقالت إن بلدها يباهي بثقافات الشعوب الأصلية ويدعم الجهود الرامية إلى تمكين الشعوب الأصلية لتعبر عن شواغلها على الصعيدين المحلي والدولي.

٨٠ - وقالت إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجاوزات الخطيرة المستمرة في هذا المجال على صعيد العالم خلقت بدورها أخطارا تهدد السلام والأمن الدوليين وإنه من دواعي فخر أستراليا أنها قادت جهودا أفضت إلى تناول مجلس الأمن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ انطلاقا من العمل الرائد الذي اضطلعت به لجنة التحقيق في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأضافت أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة ذلك البلد تفوق كل التصورات. وأكدت في هذا الصدد التزام أستراليا بالعمل مع المجتمع الدولي لمعالجة حالة حقوق الإنسان هناك وكفالة مساءلة الجناة. وقالت إن إنشاء مكتب ميداني لمفوضية حقوق الإنسان في سيول في حزيران/يونيه ٢٠١٥ يعد تطورا هاما ينبني على ما سبق وأن اضطلع به من أعمال في سياق التطوير المنهجي لأسس الاستدلال على انتهاكات الحقوق الطبيعية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولقد حثت أستراليا مجلس الأمن على معالجة ذلك الوضع حيث أنه توجد صلة واضحة بين حالة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

٨١ - ومضت قائلة إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وسائر الجماعات الإرهابية في الجمهورية العربية السورية والعراق ونظام الأسد تبعث على بالغ القلق. وقالت إنه إضافة إلى ما تقدمه أستراليا من دعم إنساني للنازحين وللمجتمعات التي تستضيفهم فهي توفر الحماية لـ ٠٠٠ ١٢ لاجئ سوري وعراقي وذلك إضافة إلى الأعداد التي تستوعبها سنويا لدواع إنسانية.

٨٢ - وقالت إن أستراليا تتصدر دوما جهود الدعوة المبذولة على الصعيد الدولي في مجال حقوق الإنسان. فهي تعتبر المشاركة بهمة في النظم والعمليات الدولية التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها، مسؤولية وضرورة. وأعربت في هذا الصدد عن الاغتباط لما أبدي في خطة وأهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ من إرادة السعي إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع بما يشمل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. واختتمت بيانها قائلة إن مناصرة حقوق الإنسان بناء على المبادئ والرؤية العملية أمر راسخ في وجدان أستراليا الوطني وفي قيمها.

٨٣ - السيدة فوفانا (بوركينا فاسو): قالت إن حقوق الإنسان تشكل لب سياسة بوركينا فاسو الوطنية الأمر الذي يتجسد في وجود بيئة قانونية وسياسية مؤاتية لتعزيز

تلك الحقوق وحمايتها. وأضافت أن النظام السياسي في بوركينا فاسو ينبني على فصل السلطات مما يهيئ الظروف لاحترام حقوق الإنسان. وذكرت أن الإطار القانوني لحقوق الإنسان يشمل الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والدستور والتشريعات واللوائح التنظيمية. وتشمل المبادرات الرامية إلى تعزيز الإطار المعياري لحماية حقوق الإنسان مراجعة القانون الجنائي لتضمينه أحكام الاتفاقيات الدولية التي تتناول ضمن ما تتناوله عمل الأطفال والتعذيب والعنف ضد المرأة واعتماد قوانين في عام ٢٠١٤، تحظر وتقمع التعذيب والممارسات المماثلة؛ وتُعرِّف بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية وتحظرهما؛ وتوفر الحماية للأطفال الخارجين على القانون.

٨٤ - ومضت قائلة إنه بفضل جهود التوعية والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة المختصة بات التمتع بحرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التظاهر والحق في المعلومات وحرية التعبير وحرية الفكر والوجدان والدين مكفولا في ظل احترام القوانين واللوائح التنظيمية السارية. ولقد أحرز أيضا تقدم فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان للقانون الذي يكفل مجانية التعليم ولتنفيذ خطة عشرية لتطوير التعليم الأساسي أثرهما في ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس من ٧١,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ما يزيد عن ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٤.

٨٥ - واستطردت قائلة إن الخطة الوطنية لتطوير قطاع الصحة وخطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أفضيتا إلى إحراز تقدم في مجال الرعاية الصحية. وقالت إنه يجري توفير بعض أنواع الرعاية مجانا، ومن بينها توفير التطعيمات لجميع الأطفال حسب الفئة العمرية وتوفير التطعيمات اللازمة في حالة تفشي أي وباء.

٨٦ - وأضافت أن اتباع سياسة زراعية دينامية أفضى إلى تحسن واضح في ما يتصل بالحق في الغذاء. وباتت حقوق النقابات موضع احترام متزايد مما يعزى إلى إقامة حوار اجتماعي بين الحكومة والنقابات وإلى إبداء مزيد من الاحترام للحق في الإضراب وحرية التظاهر. وقالت إنه يجري النهوض بالحقوق الثقافية من خلال تنظيم مناسبات ثقافية كبرى، مثل الأسبوع الوطني للثقافة، وإقامة مهرجانات موسيقية وفنية في العاصمة وأماكن أخرى. وأردفت قائلة إن تلك المناسبات تعلي أيضا مكانة بوركينا فاسو على الصعيد الدولي.

٨٧ - وقالت إنه تم اعتماد قانون بشأن منع الفساد والمعاقبة عليه وتم توقيع ميثاق وطني لتجديد نظام العدالة جاري إعداد خطة تنفيذه. وأضافت أنه في أعقاب الانتفاضة الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، شرعت بوركينا فاسو في العمل بلا كلل على كفالة نزاهة جهاز القضاء واستقلاله. وأُنشئت في إطار ذلك البرنامج لجنة مخصوصة مشتركة بين الوزارات أُسندت إليها مهمة إعداد كشف بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت إبان الانتفاضة ولقد قدمت اللجنة بالفعل تقريرا إلى وزارة العدل، وأنشئت كذلك لجنة وطنية للإصلاح والمصالحة. وأضافت أنه يجري حاليا إعادة النظر في دعاوى جنائية تشمل جرائم اقتصادية وجرائم عنف.

٨٨ - ومضت قائلة إن بوركينا فاسو تتعاون بصورة تامة مع هيئات المعاهدات وآلية الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، وذلك بطرق منها الرد على استبيانات الآلية آنفة الذكر وتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وأفادت في هذا الصدد بأن بلدها قدم في عام ٢٠١٣ تقريره الخاص بالدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل وقدم كذلك تقريريه إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري

واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وتقريره المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب.

٨٩ - واختتمت بيانها قائلة إن التحدي الأكبر الذي تواجهه بوركينا فاسو هو كفالة تمتع كل فرد بحقوقه الإنسانية دون أي تمييز. فذلك هو الهدف الذي تسعى الحكومة إلى تحقيقه من خلال سياستها الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالنهوض بالخدمة المدنية وعن طريق توطيد التعاون مع المجتمع المدني.

٩٠ - السيد حبيب (إندونيسيا): قال إنه من المهم أن تنفذ جميع هيئات معاهدات حقوق الإنسان ولاياتها بصورة كلية بحيث تعالج مسألة التداخل بين أعمالها التي ينبغي أن يكون الهدف الوحيد منها هو تعزيز تنفيذ كل بلد للالتزامات الدولية المنوطة به في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أنه يتحتم في الوقت نفسه على أعضاء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان صون استقلالهم والحفاظ على الروح المهنية والخضوع للمساءلة.

٩١ - واستطرد قائلا إن المفوض السامي لحقوق الإنسان والمفوضية شريكان مهمان في الجهود المشتركة المبذولة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. فأعمالهما وارتباطاتهما تتنامى بشكل مستمر سواء في سياق الوجود الميداني أو الإجراءات الخاصة.

٩٢ - وقال إن تلك الارتباطات تستلزم دعما سياسيا وماليا. فلا بد أن يكون بوسع المفوض السامي والمفوضية الوفاء بولايتيهما على نحو متسق وفعال وموضوعي مع الحفاظ على استقلالهما وعدم تسييس الأمور. وأضاف أن التقييم الخارجي المستقل للأطر التنظيمية وما يتصل بها من ممارسات الذي تجريه وحدة التفتيش المشتركة أمر مهم أيضا شأنه شأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٩٣ - ومضى قائلا إنه تم في حزيران/يونيه ٢٠١٥ اعتماد الجيل الرابع من خطة العمل الوطنية الإندونيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأردف قائلا إن النهج والبرنامج المنصوص عليهما في الخطة الجديدة أكثر تركيزا وتحديدا وقابلية للقياس. فهي تتضمن ست استراتيجيات رئيسية هي: تدعيم المؤسسات المنفذة؛ والتصديق على صكوك حقوق الإنسان؛ ومواءمة اللوائح الوطنية وتقييمها في سياق حقوق الإنسان؛ وتثقيف الرأي العام وتوعيته؛ وتنفيذ معايير وقواعد حقوق الإنسان؛ وتوفير خدمات آليات التظلم.

٩٤ - واستطرد قائلا إن إندونيسيا تُعِد، في ذلك السياق، قوانين شاملة جديدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنع التعذيب وحماية العمال المحليين. وتعكف أيضا على إعداد تقرير عن حالة تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وإضافة إلى ذلك تمضي الحكومة في جهودها الرامية إلى تنفيذ نظام قضاء الأحداث على الوجه الأكمل وهو النظام الذي أنشئ حديثا ومن شأنه أن يُحقق صالح الطفل بناء على مبادئ العدالة التصالحية.

٩٥ - السيد غومينـدي (موزامبيق): قال إن جمهورية موزامبيق تأسست على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وكفالة العدالة للجميع. فدستورها يتضمن شرعة حقوق تنص على حماية الحقوق والحريات الأساسية، وعلى جميع مؤسسات الدولة أن تدعم تلك الحقوق والحريات وتتقيد بها وتحميها وتكفلها. وأضاف أن موزامبيق انضمت إلى المعاهدات والاتفاقيات دون الإقليمية والإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتشارك طوعا في الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك دورته الثانية التي ستحل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وأنها بصدد وضع التقرير الذي سيقدم في سياق تلك الدورة في صيغته النهائية. وأردف

قائلا إنه جريا على العادة أُعد ذلك التقرير بمشاركة المجتمع المدني وغيره من الجهات صاحبة المصلحة.

٩٦ - واستطرد قائلا إن الدستور وتشريعات محلية أخرى ينصان أيضا على إنشاء مؤسسات وطنية من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم المكلفين بالعمل على كفالة احترام سيادة القانون وحماية حقوق المواطنين. وأضاف أن مفوضية حقوق الإنسان أمدت لجنة حقوق الإنسان بالدعم وأعانتها بوجه خاص على تحديد الثغرات التي تعتور الممارسات وعلى طرح التوصيات في هذا الصدد، وقدمت لها كذلك دعما تقنيا وماليا.

٩٧ - ومضى قائلا إن احترام حقوق الإنسان هو حجر الزاوية في أي حكم ديمقراطي وعنصر أساسي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم، تنعكس في الرؤية الوطنية لعام ٢٠٢٥ وفي الخطة الوطنية للحد من الفقر المبادئ المتصلة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وبكفالة الوصول إلى العدالة وبالمساواة والحكم الرشيد وسيادة القانون. وقال إن توطيد نظام العدالة والحد من الفقر يندرجان ضمن الأولويات العليا في الخطة الحكومية الخمسية. وأضاف أن موزامبيق تلتزم أيضا بالعمل على كفالة خلو المجتمع تماما من الفساد حيث يجري حاليا تنفيذ قانون له شأنه في هذا الصدد.

٩٨ - واستطرد قائلا إن الحكومة تشعر بالقلق إزاء ما يتعرض له الأشخاص المصابون بالمهق من تمييز اجتماعي وقتل ومن ثم ترحب بقرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق بإرساء إجراء خاص جديد بشأن كفالة حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالمهق. وقال إن حكومة موزامبيق قررت أن تشكل فريقا عاملا لتحديد العناصر اللازمة لوضع استراتيجية تعالج تلك الظاهرة الاجتماعية التي باتت تثير الانزعاج على نحو متزايد.

٩٩ - السيد العتوم (الأردن): قال إنه رغم التحديات الكبيرة التي فرضتها الظروف في الشرق الأوسط اتخذ الأردن تدابير تضمن تمتع مواطنيه بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية التي التزم بها الأردن. وأضاف أنه تم تعديل ما يقرب من ثلث مواد الدستور الأردني لترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والفصل والتوازن بين السلطات. ولقد تم مؤخرا تعيين منسق لحقوق الإنسان أُنيطت به مهمة الإشراف على عملية مواءمة التشريعات الأردنية مع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٠٠ - واستطرد قائلا إن الأردن أسس في عام ٢٠٠٢ المركز الوطني لحقوق الإنسان الذي يرصد الثغرات في تطبيق الحكومة لمعايير حقوق الإنسان ويلفت انتباهها إليها ويتلقى شكاوى المواطنين. ولقد عمِل على عدة محاور من بينها إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية وتطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وتوفير الدعم للفئات الأكثر عرضة للانتهاكات وزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار. وقال إن الحكومة أنشأت أيضا في مديرية الأمن العام مكتب الشفافية وحقوق الإنسان بهدف التحقق من مدى التقيد في إجراءات الشرطة بمعايير حقوق الإنسان.

١٠١ - ومضى قائلا إن الأردن لم يقتصر على ضمان حقوق مواطنيه فحسب بل وأيضا تعدى ذلك إلى ضمان تمتع اللاجئين القاطنين أراضيه بحقوقهم الإنسانية رغم الضغوط الهائلة التي يفرضها ذلك على موارد البلد المحدودة أصلا. وحث المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما يمكن تلك المنظمات من أداء عملها. وأضاف قائلا إن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الإرهابيون في الشرق الأوسط تتنافى تماما مع المبادئ والقيم

التي ينادي بها القانون الدولي وجميع الأديان السماوية. واختتم بيانه قائلا إنه لا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان دون التطرق إلى الانتهاكات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني على يد السلطة القائمة بالاحتلال ودعا المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤوليته لتمكين الشعب الفلسطيني من العيش موفور الكرامة في دولته المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني.

١٠٢ - السيد سوخي (منغوليا): قال إن منغوليا صدقت خلال العام الماضي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقييم البلاغات واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات واتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ٨٨ و ١٧٦ و ١٨١.

١٠٣ - وأضاف أن المعاهدات الدولية التي انضمت إليها منغوليا لها بموجب الدستور نفس مفعول التشريعات المحلية. ومن ثم تعكف منغوليا على مراجعة قانونها المتعلق بالمعاهدات الدولية بحيث يشترط فيه إدخال التعديلات اللازمة على القوانين السارية أو وضع قوانين جديدة في مواكبة لإجراء التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تقضي بذلك ضمنا أو صراحة.

١٠٤ - وذكر أن منغوليا عكفت على امتداد السنوات الخمس وعشرين الماضية على إجراء إصلاحات قانونية منهجية ومكثفة. وقال إن البرلمان ينظر حاليا في نسخة منقحة من مشروع القانون الجنائي تنص على إلغاء عقوبة الإعدام وتجرم التعذيب بجميع أشكاله تماشيا مع تعريف التعذيب الوارد في المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب. وسوف تُسند إلى لجنة حقوق الإنسان في منغوليا مهمة العمل بوصفها الآلية الوطنية لمنع التعذيب. وأضاف قائلا إن منغوليا تنوه في هذا الصدد بولاية اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التابعة للجنة مناهضة التعذيب. واستطرد قائلا إن البرلمان سينظر خلال دورته في خريف عام ٢٠١٥ في النسخة المنقحة من مشروع القانون المتعلق بلجنة حقوق الإنسان ومشروع القانون المتعلق بحقوق الطفل ومشروع القانون المتعلق بحماية الطفل ومشروع القانون المتعلق بالعنف المترلي ومشروع قانون العمل وقال إن الهدف من مشاريع القوانين تلك هو إدراج أحكام المعاهدات في التشريعات الوطنية.

١٠٥ - ومضى قائلا إن منغوليا التي اجتاز تقريرها الوطني الثاني الاستعراض الدوري الشامل بنجاح في أيار/مايو ٢٠١٥، ترى أن توصيات الاستعراض تشكل بالنسبة للحكومة قانونا غير ملزم أي نظام رصد ذاتي لسجلها في مجال حقوق الإنسان وتمثل للمجتمع المدني أداة لمطالبة الحكومة بالتنفيذ على نحو فعال. وقال إن حكومة منغوليا نظمت، في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري اجتماعا تنسيقيا للجهات صاحبة المصلحة المعنية بالاستعراض الدوري الشامل شارك فيه ممثلو ما يربو على ٤٠ حكومة ومنظمة غير حكومية.

١٠٦ - واختتم بيانه قائلا إن القانون المتعلق بسن التشريعات الصادر في أيار/مايو ٢٠١٥ يقضي بوجوب أن يتلقى المشرعون تعليقات بشأن منظورات حقوق الإنسان من جميع الجهات صاحبة المصلحة بما فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وأن يبدوا رأيهم في تلك التعليقات.

١٠٧ - السيد نينا (ألبانيا): قال إن نظام هيئات معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان يعد من أعظم إنجازات العالم في سعيه لإقرار حقوق الإنسان. فهيئات المعاهدات التي تشكل لب النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان توفر الإرشادات اللازمة فيما يتصل بمعايير حقوق الإنسان وبتنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات. وأعرب عن تأييد ألبانيا الشديد لاستقلال هيئات المعاهدات وقال إنه ضروري لصون مصداقية النظام ونزاهته وضمان الحياد في التعامل مع الدول الأطراف.

١٠٨ - وأضاف قائلا إن ألبانيا بوصفها طرفا في جميع معاهدات وصكوك حقوق الإنسان الأساسية المبرمة على نطاق الأمم المتحدة وعلى الصعيد الإقليمي تلتزم تماما بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية عالميا وتؤيد إدماج البعد المتعلق بحقوق الإنسان في جميع سياسات الأمم المتحدة. وأردف قائلا إنه ينبغي أن تواصل الدول تعزيز جهود تنفيذ الصكوك القائمة على الصعيدين العالمي أو الإقليمي وأن تولي في الوقت نفسه الاعتبار للانضمام إلى جميع المعاهدات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية.

١٠٩ - ومضى قائلا إن ألبانيا من أشد مؤيدي مجلس حقوق الإنسان، الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية جميع الحقوق الإنسانية للأفراد كافة في كل مكان. ومن ثم فهي تلتزم بالإسهام في كفالة فعالية المجلس وآلياته وتعزيز دورهما القيادي في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. فلا بد أن يكون بوسع المجلس التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على وجه السرعة وعلى نحو فعال في الوقت المناسب. ومن هذا المنطلق تعارض ألبانيا أي محاولات لتقويض وضع المجلس المؤسسي داخل منظومة الأمم المتحدة.

١١٠ - وقال إن ألبانيا تلتزم بشدة بالاستعراض الدوري الشامل الذي يتناول حالة تنفيذ جميع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء دون تفرقة أو تمييز، ومن دواعي غبطتها أنه ما برح يسهم بقدر لا يستهان به في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أرض الواقع.

١١١ - وأضاف قائلا إن ألبانيا قدمت في عام ٢٠١٤، في إطار الدورة الثانية، تقريرها الدوري الوطني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ومن المتوقع أن تفسح متابعة عملية الاستعراض الدوري الشامل المجال لإحراز تقدم كبير في سياق السياسات والممارسات الوطنية المتبعة في مجال حقوق الإنسان. والواقع أن حقوق الإنسان تشكل عنصرا هاما في الطائفة العريضة من الإصلاحات المؤسسية، ما اكتمل منها وما لايزال جاريا.

١١٢ - واستطرد قائلا إن ألبانيا وجهت في عام ٢٠٠٩ دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة إيمانا منها بأن خبراتهم ومقدرتهم المهنية واستقلالهم يمكن أن يضيفوا إلى الجهود الوطنية مزيدا من الزخم ويسهموا في تنفيذ الالتزامات الدولية. ولقد زار العديد من المكلفين بولايات البلد. وقال إن ألبانيا تلتزم بتنفيذ توصياتهم وبتعزيز المناقشات ونشر التوصيات بين السلطات المختصة والمجتمع المدني والرأي العام. واختتم بيانه قائلا إن ألبانيا قدمت للمنطقة وما حولها نموذجا يُحتذى به في كفالة التعايش في وئام بين أديان وثقافات وحضارات مختلفة.

١١٣ - السيد غيبرو (إثيوبيا): قال إن إثيوبيا تعمل بلا كلل من أجل إقرار سلام مستدام ومكافحة الفقر والتخلف وتثبيت دعائم التنمية المستدامة والمنصفة ودعائم الديمقراطية والحكم الرشيد وكفالة احترام أبسط حقوق مواطنيها الإنسانية والديمقراطية وحمايتها وإعمالها بالتدريج. وأضاف قائلا إن إثيوبيا طرف في المعاهدات الدولية الأساسية المتعلقة

بحقوق الإنسان وفي صكوك حقوق الإنسان الإقليمية وإنها قامت بإدراج أحكامها في قوانينها الوطنية.

١١٤ - ومضى قائلا إن ثلث دستور إثيوبيا مكرس للحقوق الإنسانية والديمقراطية والحريات الأساسية مما يُستدل منه على شدة تركيز حكومة بلده على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولقد اتُخذت تدابير تشريعية قوية تنفيذا لأحكام الدستور. وتم وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج ومجموعات تدابير وخطط مُحكَمة وأُرسيت أيضا الأطر المؤسسية والإدارية المناسبة.

١١٥ - واستطرد قائلا إن احترام وحماية حقوق الفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يتصدران أنشطة التنمية التي تضطلع بها الحكومة. ولقد أحرزت إنجازات كثيرة في مجال الحقوق المدنية والسياسية. ويشهد البلد تقدما مطردا في مجالات الأمن الغذائي والصحة والتعليم والإسكان وفي توفير المياه النظيفة وفرص العمل. وأفاد بأن الأهداف الإنمائية للألفية نفذت في الوقت المقرر.

١١٦ - وقال إنه تم تقديم التقارير الدورية إلى اللجان أو هيئات المعاهدات المختصة وإن إثيوبيا خضعت مرتين للاستعراض الدوري الشامل وتمت ترجمة التوصيات والملاحظات الختامية الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وعن هيئات معاهدات وهيئات إقليمية مختلفة معنية بحقوق الإنسان إلى اللغة المحلية ووزعت على المحاكم والأجهزة التشريعية والإدارية بالحكومة الاتحادية وعلى سلطات المناطق داخل إثيوبيا لمتابعتها.

١١٧ - وأضاف قائلا إن المسائل المتصلة بالديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان تتصدر خطة البلد الثانية للنمو والتحول التي ستنفذ على امتداد السنوات الخمس القادمة. وذكر إن إثيوبيا وضعت خطة العمل الوطنية الأولى المتعلقة بحقوق الإنسان وفقا لإعلان وبرنامج عمل فيينا وللتوصيات التي تلقتها إثيوبيا إبان الاستعراض الدوري الشامل الأول. وقال إن خطة العمل نفذت بنجاح وإنها ستختتم في عام ٢٠١٥. وجاري إعداد خطة العمل الثانية وسوف تراعى فيها التوصيات والملاحظات الختامية التي تلقتها إثيوبيا في سياق الاستعراض الدوري الثاني ومن هيئات معاهدات وهيئات إقليمية مختلفة معنية بحقوق الإنسان.

١١٨ - واختتم بيانه قائلا إنه لما كان إعمال حقوق الإنسان وحمايتها يندرج ضمن الأنشطة القائمة إلى حد كبير على المشاركة فسوف تُمنح في خطة العمل عناية فائقة لمشاركة منظمات وجمعيات الرعاية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي وشركاء التنمية.

١١٩ - السيدة زونوسوفا (كازاخستان): قالت إنه بفضل الإصلاحات التي أجريت في مجال السياسات العامة في كازاخستان أصبح احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها أمورا مستدامة ولا رجعة فيها. ولقد أُدرجت حقوق الإنسان والحريات الأساسية ضمن أولويات الاستراتيجية الوطنية لعام ٢٠١٥. وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي يرى في كازاخستان بلدا لديه آليات حقوق إنسان مستدامة وتقاليد قوامها احترام حقوق الإنسان الأساسية، وما الدعم الذي تلقاه بلدها في أثناء رئاسته لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدعم الذي أمدته به منظمة التعاون الإسلامي إلا انعكاس لذلك.

١٢٠ - واستطردت قائلة إن كازاخستان في سبيلها إلى الانضمام لجميع الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. ففي شباط/فبراير ٢٠١٥ صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي سينعكس محتواها وأحكامها على الأساس المفاهيمي لخطة العمل الثانية

المتعلقة بحقوق الإنسان التي ستنفذ على امتداد السنوات الخمس التالية.

١٢١ - ومضت قائلة إن كازاخستان تضم ما يربو على ١٠٠ جماعة عرقية و ١٨ ديانة ومن ثم يشكل الوئام بين الجماعات العرقية أولوية بالنسبة لها. وقالت إنه في عام ٢٠١٥، تحل الذكرى العشرون لإنشاء مجلس الشعب في كازاخستان، وهو مؤسسة فريدة من نوعها مهمتها ترسيخ الوئام بين تلك الفئات وصونه. وسوف تمضي كازاخستان في جهودها الرامية إلى توطيد وتدعيم الوئام بين الجماعات العرقية على الصعيدين الوطني والعالمي.

١٢٢ - وأفادت بأن كازاخستان حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية وبأنها تعمل حاليا على بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن بلدها أحرز خلال السنوات العشرين التي انقضت منذ أن نال استقلاله تقدما كبيرا في المجالات السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي إحلال الديمقراطية. وأردفت قائلة إن تحقيق الاستقرار وكفالة الرفاه يشكلان التحديين الرئيسيين اللذين يواجههما.

١٢٣ - وأضافت قائلة إن كازاخستان تشارك بهمة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة. ولصقل الأسس القانونية لحقوق الإنسان في كازاخستان وإضفاء بعد إنساني عليها تنفذ الحكومة إطارا من القوانين والسياسات المتعلقة بالحقوق للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. وتطبق كازاخستان نظام أمين المظالم. ولقد اعتمدت في عام ٢٠١٣ تشريعات تتعلق بآليات منع التعذيب مما يعزز أهمية منصب أمين المظالم. وقالت إن مفوضية حقوق الإنسان أمدتها في هذا الصدد بالمشورة وبالمساعدة التقنية.

١٢٤ - واستطردت قائلة إن حكومة كازاخستان تعمل على إنشاء مؤسسة تعنى بحقوق الطفل وتركز على التعاون مع المجتمع المدني، وأردفت قائلة إنها تتبع حيال المسائل المتعلقة بتطوير السياسات نهجا قوامه الشراكة على قدم المساواة. ولقد أنشئت لجنة جديدة معنية بحقوق الإنسان تخضع لإشراف الرئيس وتعمل بوصفها همزة وصل بين الرئيس والمجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ أنشئت هيئة استشارية داخل وزارة الخارجية تعد بمثابة منبر للحوار بشأن البعد الإنساني. وهي هيئة فريدة من نوعها من حيث إنها تدعم الحوار المفتوح فيما بين فروع الحكومة الثلاثة والمجتمع المدني بشأن إرساء سبل لتحديث البلد سياسيا. وفي ذلك السياق، تم إعداد ١٥٠ توصية لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون اعتمد البرلمان والوكالات الحكومية ما يربو على نصفها توطئة لبلورتها. وقالت في ختام بيانها إن ثمة لجنة مشتركة بين الوكالات تابعة لوزارة الخارجية تعنى بالمسائل المتصلة بالقانون الإنساني الدولي والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتتولى تنسيق العمل بين الهيئات الوطنية وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

١٢٥ - السيدة بياجيه (رواندا): قالت إن رواندا تلتزم بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على سبيل الأولوية، الأمر الذي لا يتجسد في الدستور فحسب بل وأيضا في مختلف القوانين والسياسات والمؤسسات. وأفادت بأن رواندا صدقت على معظم الصكوك الإقليمية والدولية المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقدم بانتظام تقاريرها عن حالة التنفيذ إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة المختلفة. وقالت إنه بمجرد التصديق على صكوك حقوق الإنسان تدرج أحكامها تلقائيا في القوانين الوطنية ويجوز للمحاكم بموجب المادة ١٩٠ من الدستور أن تطبقها فورا.

١٢٦ - وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب التوتسي، تدرك رواندا، ربما أكثر من أي

بلد آخر، العواقب الوخيمة لتلك الجرائم النكراء في حق البشرية. ولقد استطاعت رواندا أن تقطع صلتها بالماضي وأن تعيد سيادة القانون بناء على احترام حقوق الإنسان الأساسية وإقامة نظام ديمقراطي تعددي وتقاسم المنافع على نحو منصف والتسامح وتسوية الأمور من خلال الحوار.

١٢٧ - ومضت قائلة إن رواندا تمكنت من بناء مؤسسات قوية، من بينها جهاز قضاء مستوفي المعايير الدولية، وكفلت كذلك الحريات المدنية ومشاركة المجتمع المدني، بما يشمل الشباب والنساء، وذلك بتعزيز نظام حكم يسع الجميع وكفالة حق إبداء الرأي في مصير الأمة لكل شخص. وأردفت قائلة إن ذلك النهج المتمحور حول الناس من القاعدة إلى القمة أسهم في الاستقرار الذي ينعم به البلد منذ عشرين عاما وفي تحسن مستويات المعيشة وإقامة مجتمع أكثر تماسكا ووعيا واحتضانا للجميع.

١٢٨ - واستطردت قائلة إن كفالة السلام والأمن في أعقاب الإبادة الجماعية من أجل تعزيز الحق في الحياة والتنمية وإعمال حقوق الإنسان الأساسية بالكامل أمر استلزم وجود تشريعات قوية لردع أي محاولات لتكرار ما حدث ولإنكار الإبادة مما كان يمكن أن يفضي إلى الارتداد إلى العنف. وبفضل الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتوعية الشعب وتوحيده وتحقيق المصالحة بين أفراده، تعقد رواندا اليوم آمالها على جيل الشباب. فهم يتمتعون بالحرية في بلد متصالح مع نفسه ويجري إعدادهم لإشاعة قيم التسامح والحب والكرامة وبناء مستقبل لا يباد فيه أحد ولا تنتهك فيه حقوق الإنسان مرة أخرى.

١٢٩ - وقالت إنه لا يسعنا إيفاء القيادة الحالية، بما فيها الرئيس بول كاغامي، حقها من التقدير لدورها الفعال في كفالة السلام والوحدة اللذين تجلت آثارهما في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي على نحو متلاحق. وأضافت قائلة إن رواندا، التزاما منها بإعلان وبرنامج عمل فيينا، تناصر بشدة المساواة بين الجميع وتتصدر جهود مكافحة العنصرية التي تفضي إلى محاولات التحقير من شأن الناس وعزلهم والتمييز ضدهم على أساس الأصل والدين والانتماء العرقي بما يحول دونهم وممارسة حقوقهم وحرياتهم كاملة.

١٣٠ - ومضت قائلة إن ذلك التعصب أدى في رواندا إلى تهميش جماعات عوملت آنذاك كمواطنين من الدرجة الثانية، ثم تم ذبحها خلال الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب التوتسي. ولقد شرعت القيادة الحالية في السعي إلى كفالة السلام والتنمية المستدامة للجميع من خلال مكافحة الانقسام بجميع أشكاله وضمان تمتع جميع المواطنين بالمساواة في الامتيازات والمعاملة. وإضافة إلى تلك المكاسب ألغت رواندا عقوبة الإعدام في عام ٢٠٠٧. ولقد كان ذلك قرارا صعبا ولكنه ضروريا بالنسبة لبلد يعيد بناء نفسه بعد عملية إبادة جماعية.

١٣١ - واستطردت قائلة إن حكومة رواندا تأخذ جميع الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بجدية شديدة وتحرص على إخضاعها للتحقيق بصورة وافية واتخاذ الإجراءات المناسبة. وأفادت بأن الشرطة الوطنية تعمل جنبا إلى جنب مع أمين المظالم واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سياق الاستجابة لجميع البلاغات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وقالت في ختام بيانها إن اللجنة تعمل مع المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في البلدان الأخرى والجمعيات الوطنية والدولية والمجتمع المدني وهي تباشر تحديدا المسؤولية عن العمل مع أجهزة الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان.

١٣٢ - السيدة سيموفيتش (إسرائيل): تكلمت في ممارسة لحق الرد فقالت إن كلمة ممثلة فلسطين كانت للأسف مثالا بليغا على التحريض الفلسطيني الذي نشهده باستمرار يوميا.

وأضافت أن كلمتها المخزية والبغيضة لا تشجع روح الثقة والتعايش. فلقد أشارت ممثلة فلسطين إلى مدنيين قتلوا والواقع أن الفلسطينيين قتلوا في الآونة الأخيرة عشرة إسرائيليين، بينهم أطفال، نتيجة تحريض الإعلام ونظام التعليم الفلسطينيين. فمثلا، منذ أسبوعين اعتدى صبي فلسطيني عمره ١٣ عاما بوحشية على صبي إسرائيلي عمره ١٣ عاما كان راكبا دراجته وطعنه ما لا يقل عن ١٥ طعنة.

١٣٣ - ومضت قائلة إنه في أعقاب ذلك الحادث اتهم رئيس السلطة الفلسطينية إسرائيل بقتل صبي فلسطيني برئ عمره ١٣ عاما. والواقع أن الصبي الذي وصف بأنه ''برئ'' كان إرهابيا. وعلاوة على ذلك، فإنه لم يقتل بل يتلقى رعاية طبية ممتازة في مستشفى إسرائيلي. وأردفت قائلة إن تلك التعليقات وكلمة ممثلة فلسطين ليسا إلا كذب صراح وتشويه وتزوير للحقائق من جانب السلطة الفلسطينية. ومن الأوفق أن تقبل السلطة الفلسطينية دعوات إسرائيل والمجتمع الدولي لاستئناف المفاوضات المباشرة وحل جميع المسائل بما يحقق صالح الطرفين.

١٣٤ - السيدة رشيد (مراقبة فلسطين): تكلمت في ممارسة لحق الرد فقالت إن ممثلة إسرائيل تحاشت الحديث عن احتلال بلدها غير المشروع لفلسطين القائم منذ ٤٨ عاما الذي ترتكب في إطاره باستمرار جرائم وانتهاكات حقوق إنسان لا تحصى ضد الشعب الفلسطيني بأسره. وأضافت أن تشويه الحقائق على ذلك النحو يتم في تجاهل لحقوق الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال ولكفاحه في سبيل إعمال حقوقه الإنسانية.

١٣٥ - ومضت قائلة إن الاحتلال العسكري الأجنبي قائم في أراض فلسطينية ليست جزءا بأي حال من إسرائيل. وقوات الاحتلال الإسرائيلي تستعمل القوة الغاشمة لترويع الأطفال الفلسطينيين. والفلسطينيون يُعتقلون. والأطفال الفلسطينيون يشاهدون بيوتهم وهي تُهدم. ويمنع أطفال فلسطينيون من الذهاب إلى مدارسهم أو إلى المستشفى. ويشاهد الأطفال الفلسطينيون أهلهم يُنكل بهم من الجنود أو المستوطنين الإسرائيليين. كل ذلك يحدث الآن. ولقد عاش الأطفال الفلسطينيون حياتهم بأكملها تحت الاحتلال وهم يناضلون في سبيل البقاء على قيد الحياة. وقالت إن ذلك يحدث لأن الفلسطينيين رازحين تحت الاحتلال. إنهم شعب محتل.

١٣٦ - واستطردت قائلة إنه على النقيض من القيادة الإسرائيلية، تدين القيادة الفلسطينية باستمرار قتل المدنيين الأبرياء والعنف ضدهم. إلا أن إسرائيل لا تسمع أبدا تلك الإدانات. وبدلا من ذلك تسلك إسرائيل الطريق الأيسر لها كسلطة قائمة بالاحتلال فتصم كما يحلو لها جميع الفلسطينيين بـ ''الإرهابيين''، بصرف النظر عما إذا كان الشخص محل الذكر عمره ثمانية شهور أو ١٣ عاما أو ٧٠ عاما.

١٣٧ - وأردفت قائلة إنه ينبغي للإسرائيليين أن يفهموا أن السلام والأمن لا بد أن يكونا هدف الجانبين وأنهما ليسا حكرا على الإسرائيليين فقط. فلا يمكن أن يستتب الأمن لإسرائيل ما دامت تقوم بالاحتلال وتقمع شعبا بأكمله وتعامله بوحشية. فإن كانت إسرائيل تريد فعلا حماية شعبها فلماذا إذن تضع مواطنيها تحديدا في المكان الذي تدعي أنه منبع الخطر؟ ولماذا شيدت ٨٥ في المائة من جدار غير قانوني على أرض فلسطينية؟

١٣٨ - وقالت إن فلسطين ترفض التأكيدات العبثية وغير المقبولة التي أتت بها ممثلة إسرائيل عندما قالت إن الفلسطينيين يحضون أبناءهم على الكراهية. ذلك هو اللغو العنصري الذي يعكس سياسة قوامها نزع صفة الإنسانية عن الشعب الفلسطيني بلا هوادة وتشويه رفض الفلسطينيين

للاحتلال القاسي غير المشروع في سياق سعيهم المستمر طلبا لحريتهم ولإعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف. وأضافت قائلة إن إسرائيل هي التي تؤذي الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين بكل السبل وكل يوم من خلال انتهاكاتها التي لا حصر لها للقانون الدولي متعدية بذلك على كرامة الفلسطينيين وأمنهم البشري. ولا بد من محاسبة السلطة القائمة بالاحتلال على كل تلك الانتهاكات والجرائم.

١٣٩ - وأردفت قائلة إننا لنرحب بأي استعراض للكتب الدراسية الفلسطينية فالسلطة القائمة بالاحتلال تكرر باستمرار أكذوبة أن الكتب الدراسية الفلسطينية تحض التلاميذ على العنف. وأفادت بأن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة راجعت المناهج التعليمية الفلسطينية وبأن تلك المناهج تتلقى تمويلا كبيرا من المجتمع الدولي. وأضافت قائلة إنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يرفض تلك الاتهامات العنصرية الفجة التي ترددها السلطة القائمة بالاحتلال.

١٤٠ - واستطردت قائلة إنه كانت هناك دعوات مستمرة إلى العودة إلى المفاوضات بشأن عملية السلام. ولقد أعلن الوفد الفلسطيني بوضوح أن عملية السلام أخفقت على امتداد ما يربو على ٢٠ عاما رسخ الاحتلال خلالها أقدامه وزاد عدد المستوطنين الإسرائيليين غير القانونيين ليصل إلى ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن. ودُمرت آلاف من منازل الفلسطينيين. وأقيم جدار شق الأرض الفلسطينية. وضُرب حصار حول ١,٨ مليون مدني.

١٤١ - واختتمت بيانها قائلة إن رئيس وزراء إسرائيل نفسه أعلن أنه لا يمكن أن يسمح بأن تقوم لدولة فلسطين قائمة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول طبيعة المفاوضات وعملية السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٠.